

الجمهورية التونسية
مجلس المنافسة

مجلس المنافسة التونسي
الإنجازات خلال فترة الكوفيد
والتوجهات المستقبلية

تقديم: رضا بن محمود

رئيس مجلس المنافسة

منتدى المنافسة الثاني للمنطقة العربية بالشراكة مع
منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
بيروت، 23-24 مارس 2021

المخطط

I - الأعمال والإنجازات المجلس خلال سنة 2020 (فترة جائحة الكوفيد19)

1- في المستوى الوطني.

-بخصوص العمل القضائي :

-بخصوص العمل الإستشاري.

-الأعمال الأخرى (ندوات وملتقيات عن بعد)

2- في مستوى التعاون الدولي .

II - التوجهات المستقبلية :

1- محاور الإصلاحات المقترحة.

2- آليات تجسيد هذه الإصلاحات المقترحة.

1- الأعمال والإنجازات

1- في المستوى الوطني

➤ لم يكن مجلس المنافسة خلال فترة "الكوفيد" التي إنطلقت منذ شهر مارس الماضي ، بمعزل عن تداعيات جائحة كورونا المستجد .وقد استجاب المجلس لمختلف الإجراءات الوقائية المتخذة، حيث :

➤ حافظ على حقوق المتقاضين بتعليقه العمل بمختلف الآجال المعمول بها في مستوى النّحقيق والقضاء .

➤ وضع كل امكانياته على ذمة الحكومة لتفعيل دوره الإستشاري في شأن :

□ مشاريع المراسيم المتخذة لتطويق الجائحة اقتصاديا وإجتماعيا.

□ مشروع المرسوم المتخذ لتشديد العقوبات ذات الصلة بالممارسات الإحتكارية في إطار تنقيح القانون المنظم للأسعار والمنافسة. للتصدي للإحتكارات والمضاربات التي تنامت وألقت بظلالها على المواد الإستهلاكية الحساسة والمدعمة.

□ جملة من مشاريع نصوص ترتيبية أعدتها الحكومة لتصحيح مسار بعض الأنشطة التي عرفت إخلالات خلال الجائحة، ويذكر في هذا الإطار قطاع المواد المدعمة والمخازن.

➤ فَعَلَ المجلس دوره القضائي من خلال صلاحية التعهد التلقائي بفتحه بحثا تحقيقيا في مشغلي الاتصالات الثلاثة اثر إقدامهم في نفس التوقيت والفترة على الزيادة في معاليم خدمات الانترنت ذات التدفّق العالي.

- مؤشر لاتفاق في قطاع الإتصالات:

➤ وجود شبهة اتفاق بين المشغلين الثلاث للاتصالات حيث أقدم المشغلون على الترفيع في معلوم الاشتراك في الانترنت من 25 إلى 30 ديناراً أي بزيادة بخمسة دنانير بمناسبة ترويجهم عرض تجاري جديد للاشتراك في خدمات الانترنت الجوّالة ذات السعة العالية بنفس السعر وبزيادة متساوية لجميع العروض. وقد تمت مراسلة مندوب الحكومة لإبداء رأيه في الغرض.

➤ على ضوء نتائج التحقيقات ، يمكن للمجلس التعهد تلقائياً في الملف وإحالته على الدائرة القضائية بالمجلس للبت فيه أو اعتبار العرض التجاري موضوع البحث لا يشكل إتّفاقاً مخلاً بالمنافسة بين المشغلين الثلاثة.

-تعهد المجلس بالبحث في :

-عملية تركيز بين مشغلين للإنترنت.

- توظيف البنوك لفوائض على فترات تعليق القروض من طرف الحكومة خلال فترة الكوفيد.

النشاط القضائي لمجلس المنافسة خلال سنة 2020 (خلال جائحة كوفيد في تونس)

•القضايا المرفوعة والمفصولة أمام المجلس		
الملفات القضائية المفصولة	الملفات القضائية الواردة على المجلس	
25	26	الدعاوى الأصلية
10	11	الدعاوى الإستعجالية
35	37	المجموع

•التعهد التلقائي

الملفات المفصولة	الملفات المسجلة
02	02

النشاط الإستشاري خلال سنة 2020 (خلال جائحة كوفيد في تونس)

➤ الإستشارات الواردة : 23 (20 إجبارية و03 إختيارية)
➤ الآراء الصادرة: 23

القوانين 1	النصوص الترتيبية
الأوامر 4	
القرارات 8	
كراسات الشروط 1	
إتفاقية 1	
الإعفاءات : تطبيق الفصل 6 (2)	
مشاريع التركيز الإقتصادي 3	

الأحكام الصادرة بالإدانة خلال سنة 2020

➤ الحكم بالإدانة في شأن عدد في 06 قضايا

➤ القطاعات موضوع الإدانة :

➤ الصفقات العمومية (العطاءات) في شأن :

• إسداء خدمة تصفية الدم المسداة بالقطاع الصحي الخاص والتي تندرج ضمن قطاع الخدمات الصحية: إتفاق على معاليم خدمة تصفية الدّم.

• إنجاز أشغال تهيئة وإصلاح عزل الأسطح: عرض أسعار مفرطة الإنخفاض

• إنجاز أشغال إحداث ملاعب رياضية بمدارس ابتدائية: إتفاق على تقاسم السوق

➤ مساحيق الغسيل وسوق العناية الجسدية : إستغلال مفرط لوضعية تبعية إقتصادية

➤ توزيع الصحف بإقليم تونس الكبرى: إستغلال مفرط لوضعية هيمنة إقتصادية

➤ بيع مواد البناء بالجملة (الإسمنت بمختلف أنواعه والجير الاصطناعي): إتفاق حول توحيد هوامش ربح التوزيع بالجملة.

➤ الممارسات المعنية بالإدانة : شملت مختلف الممارسات المخلة بالمنافسة:

➤ الإتفاقات.

➤ الإفراط في استغلال وضعية هيمنة اقتصادية

➤ الإفراط في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية

➤ تطبيق أسعار مفرطة الإنخفاض

➤ العقوبات المالية المحكوم بها:

1.771 مليون دينار ضد مؤسسات اقتصادية ومنظمات مهنية .

أعمال أخرى:

- إعداد مشروع النظام الداخلي لمجلس المنافسة وسيتم عرضه على جلسة عامة للمصادقة عليه.
- القيام بلقاءات صحفية وإذاعية حول دور مجلس المنافسة في مكافحة الإحتكار والإقتصاد الريعي.
- تعصير النظام المعلوماتي بالمجلس من خلال الربط بمنظومة "عليسة".
- الشروع في إعداد قاعدة بيانات تحتوى على جميع المعطيات التي تم تدارسها بمجلس المنافسة.

2- في مستوى التعاون الدولي

- تواصل العمل عن بعد مع المنظمات الدولية:
- مع "الأونكتاد" من خلال استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: الحياد الإقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (أكتوبر 2020) حيث إضطلع مجلس المنافسة التونسي بدور المستعرض في إستعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة:
- بالتعاون مع منظمة التّعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) حيث تم إطلاق تونس مشروع لدعم التعديلات المؤيدة للمنافسة لتوحيد الجهود لتحديد وتشجيع الإصلاحات الداعمة للمنافسة في البلاد،
- مع "الكوميسا" حيث تم عقد إجتماع مع ممثليها لبحث سبل التعاون في مجال إنفاذ لائحة المنافسة للكوميسا خاصة وأن تونس إنضمت بشكل رسمي إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب خلال أواخر سنة 2018 وذلك في إطار تعزيز العلاقات التجاريّة والاقتصاديّة مع دول شرق وجنوب إفريقيا.
- مع مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية وهيئة المنافسة التركية من خلال القيام بدورة تدريبية عن بعد لفائدة مقرري مجلس المنافسة .

II- التوجهات المستقبلية

➤ قدم مجلس المنافسة مشروعاً للحكومة يتضمن إصلاحات هيكلية لسلط
المنافسة قصد:

- تطوير نشاطها ودورها في مجال المنافسة.
- حماية السوق وخلق مناخ ملائم للإستثمار يتسق مع القواعد والممارسات الدولية ويستجيب لتطورات السوق.
- تطوير المنظومة القانونية والقضائية في اتجاه دعم الإطار المؤسّساتي للمنافسة.
- ضمان فاعلية ونجاعة التّدخلات فرضتها العديد من التّغيرات الاقتصادية والهيكلية وإستئناساً بالتّقارير التقييمية الصّادرة عن العديد من الجهات الدوليّة (الإتحاد الأوروبي، البنك الدولي، الأونكتاد...).

1- الإصلاحات المقترحة

➤ أهم الإصلاحات المقترحة لتطوير نشاط و دور مجلس المنافسة:

- ارساء سلطة واحدة مستقلة للمنافسة لها استقلاليته الفعلية واختصاصات مدعمة وواضحة تمكنها من حسن التحكم في السوق وإرساء مناخ من الثقة للمستثمر من خلال دعم الشفافية و المنافسة الحرة.
- مزيد تبسيط اجراءات مطالب الحصول على الإعفاءات كعقود الإستغلال تحت التسمية الأصلية بتوجيهها وعمليات التركيز الاقتصادي الى جهة وحيدة مسؤولة عن هذه الملفات ومكلفة بمتابعتها والضغط على آجال البت فيها و مراعاة مصالح المستثمرين في المجال
- رفع نجاعة و سرعة تدخلات المجلس عبر إرساء دائرة استئنافية صلبه تقضي في الطعون الاستئنافية التي ترد على قراراته بدلا عن المحكمة الإدارية حاليا وذلك ضمانا لسرعة الفصل والمتابعة لقضايا المنافسة.
- تعزيز التخصص القضائي لهذه الهيئة في مجال المنافسة مع إحالة الطور التعقيبي إلى المحاكم العدلية عوضا عن المحكمة الإدارية ضمانا لسرعة البت في الاحكام و استئناسا ببعض التجارب المقارنة .

➤مراجعة نظام العقوبات في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة وجعله أكثر نجاعة من خلال مراجعة منظومة تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة عن المجلس و الدوائر القضائية.

➤إرساء آلية التعهد الذاتي الإستشاري لمجلس المنافسة من خلال إبداء آرائه حول جميع المسائل المتعلقة بالمنافسة والتي من شأنها المساس بالسوق.

➤اعتماد آلية التقصي عن الممارسات الضارة بالمنافسة باستعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة (La perquisition informatique) مواكبة للتطورات الإتصالية الحاصلة في معظم القطاعات.

➤تدعيم مؤسسة التعهد التلقائي وتطوير سبل التقصي واليقظة في مجال المنافسة.

2- آليات تجسيد الإصلاحات المقترحة

➤ لتجسيد هذه الإصلاحات المتعلقة بتركيز سلطة مستقلة للمنافسة، يقترح :

➤ **تتقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة**

تنظيم المنافسة والأسعار في اتجاه :

➤ **العمل على مضاعفة الموارد البشرية والمادية للمجلس**

➤ **مراجعة هيكله التنظيمي للمجلس.**

مع جزيل الشكر

العنوان: شارع بحيرة بيوا، ضفاف البحيرة، 1053 تونس

الهاتف : 961 902 71 (00216)

الفاكس: 71 961 953

البريد الإلكتروني : president@cct.gov.tn

موقع الواب : <http://www.cct.gov.tn>